أن هذه العضوية تتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة وجذرية بالنسبة لدل المتوسط حتى تندمج مع هذا العملاق الأوروبي[1].

مع الإشارة إلى أن الدعم المالي الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي إلى الدول المنضمة، هو أعلى بحوالي ستة أضعاف الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة؛ بالتالي نرى أن الشراكة الأورومتوسطية لا تقدم نفس الحوافز لعضوية الاتحاد الأوروبي لغالبية شركائه المتوسطين، وهو ما يهز أو يشكك في تماسك المنطق الإقتصادي وراء الشراكة الأورومتوسطية، إذ وفي حين يمنح الاتحاد الأوروبي لأفراد دول أوروبا الشرقية حرية التنقل داخل الاتحاد –لاسيما العمال– مقترنة بحرية تنقل السلع ورؤوس الأموال، فإن هذا ليس هو الحال في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالتالي، فإن غياب حرية حركة الناس في حالة الشراكة الأورومتوسطية تؤكد الفارق الكبير بين العضوية في الإتحاد الأوروبي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2].

من جانب آخر، لا يمكن إنكار أن الدول المتوسطية لا تزال تجذب أقل من 2 في المئة فقط من الإستثمارات العالمية، وذلك يرجع بالأساس إلى ملف المنطقة الذي يجسد منطقة عالية المخاطر، تعاني من عدم الاستقرار السياسي. كما يرجع ذلك أيضا إلى حقيقة أن سوق البحر الأبيض المتوسط لا تزال مقسمة إلى العديد من الأسواق الصغيرة، نذكر على سبيل المثال أن سوق **المغرب العربي** بأكمله يعادل حجم السوق البرتغالية الداخلية؛ كما أن تكاليف تكاليف المعاملات لا تزال عالية جدا، مثلا تكلفة شحن حاوية من **تونس** إلى مرسيليا، أعلى من التكلففة لنفس الحاوية بين مرسيليا وآسيا[3].

بالتالي، لابد من إعادة النظر في الدراسات العربية العديدة، التي توجه أصابع الاتهام إلى الاتحاد الأوروبي على أساس أنه يريد السيطرة على المنطقة المتوسطية من خلال الشراكة

[1] Ibid., pp.6, 7.
[2] Ibid., p.7.
[3] Ibid., p.7.

الأورومتوسطية، العيب أيضا في هذه الدول، إذ لابد من إصلاحات اقتصادية وسياسية جدية وجذرية لكي نلحق بالركب، وتواجه الاتحاد ندا للند.

نلاحظ أيضا في السنوات الأخيرة، أن الاتحاد الأوروبي أطلق برامج تسعى إلى توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا، في إطار سعي الاتحاد إلى تنفيذ استراتيجية توسعية وسياسة الجوار التي يتبعها. بيد أن ذلك قد يقلل من الأولوية التي يعطيها الاتحاد الأوروبي للمنطقة **المغاربية** خاصة والمتوسطية عامة، والحل ربما يكون في سعي دول هذه المنطقة في إلزام الاتحاد الأوروبي في سياساتها العامة –لاسيما الاقتصادية والثقافية– توثيقا للعلاقات الاورومغاربية[1].

إذا ما رغب الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين في تطوير مسار أورومتوسطي مستديم، فإنه ينبغي عليهم إدخال سلسلة من التدابير التي من شأنها أن تمكنهم من العمل معا، وذلك في سياق اقتصاد سياسي دولي يتداول ترليون يورو في اليوم. كما على الدول الحدودية الجنوبية للاتحاد الأوروبي أن تدرك أن البديل للتكامل الاقليمي والدولي في ظل الركود الاقتصادي والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة، يتمثل في تحسين الآفاق السياسية والاقتصادية لدول البحر المتوسط على التكيف مع واقع السوق العالمية من خلال سياسات الاصلاح النابعة من الداخل.

بيد أن الإحصائيات، لا سيما تلك المتعلقة بالتجارة البينية، تؤكد أن هذه الأخيرة لا تزال راكدة، ذلك أن التعاون جنوب–جنوب خامد، في سبات عميق، حيث تجد أن التجارة البينية الاقليمية في **المغرب العربي** تمثل 5 في المئة فقط من إجمالي تجارتها، وحوالي 7 في المئة بين دول الشرق الأوسط، مع الاشارة إلى أن الصراعات في الشرق الأوسط نعطل، بشكل طبيعي، مثل هذا التعاون[2].

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.7.
[2] Ibid., p.8.

من المقاربات التي شأنها أن تسهل المهمة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي والدول **المغاربية**، والمتمثلة في الإرتقاء بالقطاع الاقتصادي بالمنطقة الأورومتوسطية، هو التركيز على تعزيز المقاربة دون الإقليمية، وذلك بفتح أسواق إقليمية فرعية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة شبه إقليمية في المنطقة المتوسطية؛ ذلك أن تحرير التجارة في إطار المسار الأورومتوسطي، تتم مناقشته على أساس العلاقات شمال-جنوب، بيد أنه من الضروري أن يركز الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين اهتمامهم على فتح التعاون عبر الحدود، ولكن على مستوى جنوب-جنوب[1].

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.8.